



ردا على تصريح لمؤسسة المحق بعنوان "قرار محافظ بيت لحم باحتجاز المواطن حمدان انتهاكاً للقانون"، قال الوزير عبد الفتاح حمائل محافظ بيت لحم ان اعتقال المواطن محمد حمدان لا ينتقص من حق القضاء، فالقضاء سوف يبحث اذا ما كان الاعتداء متعمدا او عفويا، قائلا: "انا لا تتدخل بالقضاء كل ما يهمني هو الحفاظ على السلم المجتمعي من خلال احترام حقوق المواطنين".

واوضح حمائل في حديث لغرفة تحرير "معا"، ان الحديث يدور عن قضية تتعلق بمواطن تعرض لعملية دهس، وبعد الدهس تعرض للضرب بالمهازوات اثناء مرورية باشكال بين طرفين "عابر سبيل" وهذا باقرار كافة الجهات المطلعة، وبالتالي تم نقل المواطن المصاب إلى المستشفى واتضح انه مصاب بجراح خطيرة والمان هو ما زال مقعدا ورهن العلاج بالتالي تدخلت الشرطة في حينه وتقدم بشكوى على ما جرى معه".

وتابع حمائل حديثه: "بصرف النظر اذا كان الحادث عمدا او عفويا هنالك اجراءات متبعة ضمن الماعراف والتقاليد التي لها علاقه بالسلم المجتمعي كان يجب بالطرف المعتدي ان يقوم بهذه الاجراءات اي بما يسمى بتهدئة الخواطر والمقرار بان هناك اعتداء حصل".

وقال... تقدم المصاب وذوية بشكوى لمحافظ بيت لحم جاء فيها ان الطرف المعتدي لم يحرك ساكنا ولم يقيم بما هو واجب عليه عشائريا، قائلا: "مما استدعاني لدعوة الوجهاء من كلا الطرفين والذين اقرروا بان يقوم المعتدي بما هو ملزم به عشائريا في مثل هذه الحالات".

وقال الوزير حمائل... ان الطرف المعتدي لم يقيم بهذه الاجراءات رغم كل التوجيهات خاصة ان هذا الذي تعرض للاعتداء طلب منه مبالغ كبيرة للعلاج لتسديد فاتورة العلاج بالتالي كان لا بد بالتوجه لهذا الرجل بشكل رسمي كمحافظ لبيت لحم بان يقوم بما هو مطلوب منه عشائريا دون ان ينتقص من دور القضاء، حيث ان هناك متطلبات مالية حتى يقول القضاء كلمته.

واكد حمائل انه اقدم على اعتقال المذنب بعد ان ضرب بعرض الحائط التوجيهات من قبل لجان العمل العشائري والتوجيهات الرسمية للقيام بما هو مطلوب منه عشائريا، وفي النهاية وبعد سجنه تدخلت عائلته وقاموا بما هو مطلوب وبذلك انتهى مبرر اعتقاله وتم

المفراج عنه.